

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية والأداء العملي
-دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة (2001 إلى 2018) -

**The climate of FDI in Algeria between theoretical literatures
And practical performance
- An evaluation study of international indicators during the period
(2001 to 2018)**

عبد الحكيم قلوب¹، الغالي بن ابراهيم²

Abdelhakim Guellouh¹, Elghali BenBrahim²

¹جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، abdelhakim.guellouh@univ-biskra.dz

²جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، elghali.benbrahim@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/03/29 تاريخ النشر: 2021/04/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، وتبسيط الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق الأسس النظرية لمناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الدولية، لذلك استخدمت منهج تحليلي لتقييم الأداء العملي من خلال أهم المؤشرات الدولية للفترة (2001-2018)؛ خلصت الدراسة إلى أن هناك محددات موجبة دون فعالية لجذب رؤوس الأموال الدولية المنتجة بسبب الإدارة البيروقراطية ومدركات الفساد، وعليه فإن تفعيل معايير التنمية البشرية واعتماد طرق التسيير الحديثة والشفافية تؤدي إلى جدوى مختلف المحددات لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر. كلمات مفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية، الجزائر.

تصنيفات JEL: E60, F40, F55, F21.

Abstract:

This study aims to analyze the investment climate in Algeria, and shed light on the efforts made to achieve the theoretical foundations for an attractive investment climate for international capital. Therefore, the study

used an analytical method to evaluate practical performance through the most important international indicators for the period (2001-2018),

The study concluded that there Positive determinants without effectiveness to attract international capital produced due to bureaucratic management and perceptions of corruption. Therefore, activating human development standards and adopting modern management methods and transparency leads to the feasibility of various determinants to improve the business environment in Algeria.

Keywords:Investment climate, foreign direct investment, international indicators, Algeria.

JEL Classification Codes:F21, F40, F55, E60.

1. مقدمة:

أولى علماء الاقتصاد اهتمام جادا حول عوامل تدفق رؤوس الأموال المنتجة عبر الحدود الدولية واستقرارها في دول معينة دون الأخرى، ما يصطلح عليه بالاستثمار الأجنبي المباشر وبالرغم من اختلاف توجهاتهم إلا أنها تجتمع حول شروط ومحددات مستوحاة من الواقع، ويعد نظريا تحقيق هذه الشروط سببا في نشأة مناخ استثماري فاعل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

على ضوء ذلك تحاول الجزائر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية تعزيز اقتصادها خارج المحروقات؛ واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات التشريعية والإجرائية، ووضع مخططات اقتصادية واجتماعية لخلق قاعدة متكاملة تساعد على إنشاء المشاريع ودعم استمراريته، واتخذت منهجا بهدف تحقيق مناخ جيد لخلق واستقطابها وتوسيع الاستثمارات الأجنبية؛

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية البحثية التالية:

ما مدى فاعلية الأداء العملي للمنظومة الاقتصادية والتشريعية للجزائر في تعزيز مناخ الاستثمار

الأجنبي المباشر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تؤدي تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى تسهيل العمليات الاقتصادية؛

- تلعب المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر على رفع ثقة المستثمرين الأجانب باعتبارها دليل على استقرار الاقتصاد؛

- تُوَافق محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نظريا والمحددات العملية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

1.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الإسقاط النظري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مناخ الاستثمار في الجزائر؛

- إبراز البعد الدولي لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

- تقييم الأداء العملي للمنظومة الاقتصادية الجزائرية في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.

2.1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من المؤشرات الدولية حول مناخ

الاستثمار لتحديد المقاربة النظرية لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر.

3.1 الدراسات السابقة:

- دراسة: (ولد علي لطيفة، 2020): آثار تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر: تشير الدراسة إلى تحليل أداء الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات دولية مختارة

حول القدرة على الرفع من التنافسية للبحث على وسائل تمويل خارج قطاع المحروقات عن طريق جذب

الاستثمارات الأجنبية، وقد عمدت إلى تحليل مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي

العالمي ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال وبدء النشاط التجاري للبنك الدولي، وتوصلت إلى أن

الإجراءات المتخذة بشأن رفع القدرة التنافسية؛ انعكست

بالإيجابيتصنيفها بالتقارير العالمية للتنافسية وزيادة الاستثمار الأجنبي الوافد إليها (ولد علي، 2020).

- دراسة: (Samina Sabir, Anum Rafique, Kamran Abbas, 2019)

Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries.

تبحث الدراسة في تأثير الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) لبيانات مجموعة من الدول، وقد توصلت إلى نتائج عملية تؤكد أن التحكم في الفساد وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي وجودة التنظيم، وسيادة القانون والمساءلة لهم تأثير إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل البلدان، مع وجود تفاوت للبلدان المتقدمة منه في البلدان النامية، إضافة للانفتاح التجاري والبنية التحتية (Samina, Anum, & Kamran, 2019).

وركزت الدراسة على تشجيع مناخ الاستثمار تماشياً مع أهداف دراسات سابقة، وتناولت مؤشرات مخالفة لها؛ حيث تبحث في مقارنة نظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الجزائري كدولة نامية عكس الدراسة الثانية التي حددت مجموعة من الدول النامية والمتقدمة.

2. الأدبيات النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تطرت العديد من النظريات إلى تحليل ظاهرة تدويل الإنتاج، حيث أرجعت النظرية النيوكلاسيكية تدفقات رأس المال على أنها استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد (لطيفة، 2017، صفحة 117)، ووفقاً للأفكار الماركنتيلية الجسدة في نظرية السياسة العامة (The Theory Of Political General) فإن الاستثمار الأجنبي لم يحدث نتيجة ضرورات اقتصادية وإنما كان سياسة اختارتها للاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومات الأم؛ لتغري شركاتها بالاستثمار في الخارج بناءً للدور المهم الذي تمارسه الشركات الأجنبية في تنفيذ السياسة الخارجية للبلد الأم (وظيفة سياسية للشركات في استراتيجية الدولة) (عبد الرزاق حمد حسن، 2014، صفحة 52).

بينما قدم كوز Coase 1937 فكرة تدويل الإنتاج على أنه يجب توفر شروط معينة لقيام الشركة بذلك منها الكفاءة في إنشاء سوق داخلي، لتتطور على يد وليامسن Williamson عام (1975)، (1981)، وبعده كل من باكلي Buckley (1976-1987)؛ كاسون Casson (1976-1979)؛ روجمان Rugman (1981-1985)، حيث تم التركيز حول قدرة الشركة على فعل الاستثمار الأجنبي

المباشر (Lou & Barclay, 2000, p. 24) فيما ذهب هايمر Hymer سنة 1960 إلى سببين رئيسيين هما الاستعمال الأمثل للأصول من أجل ضمان سلامة استثمارات الشركة؛ وسيطرة وامتلاك شركة أو شركات مختلفة والتحكم فيهم لإزالة المنافسة من تلك السوق المستهدفة (Hymer, 1976, pp. 23-25)، بالإضافة إلى أن أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى تنافس الشركات العاملة في الخارج مع الشركات المحلية بناء على القوة السوقية أو الميزة الاحتكارية والتفوق التكنولوجي وأسماء العلامات التجارية وكذا مهارات التسويق والإدارة، وفورات الحجم ومصادر تمويل أفضل، زيادة على حيازة المعرفة التي تساعد في تطوير مهارات أخرى مثل التسويق وتحسين عملية الإنتاج (Dinkar & Rahul, 2014, p. 5)، أما أصحاب النظرية الحماية فالأمر يعود إلى رغبة الشركات الدولية في المحافظة على أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير والابتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية داخل هيكلها (عبد الرزاق حمد حسن، 2014، صفحة 63).

وتربطه نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار الخاص بالشركة، وتتركز على محددات وعوامل موقعه أو بيئية مؤثرة على قرارات الشركات في الدول المضيفة بالمفاضلة بين التصدير لها أو الاستثمار فيها، (عبد السلام، 2014، الصفحات 206-207)، وأضاف كل من روبركو سيموندس Robock & Simmonds عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية للأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالشركات الدولية، المنتج، نظم الاتصال والنقل بين الدول كعوامل مؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، (سعيد، 2013، صفحة 62)، وفي دراسة مخالفة فإن فيرنون Raymond Vernon 1966 يرجعه إلى تطور طبيعي لحياة المنتج في ثلاث مراحل (ابتكار ثم نمو ونضج ثم نمطية وتراجع) حيث أن الشركة عليها القيام بإنتاج في الخارج ابتداء من نضج المنتج لمعالجة المنافسة وتلبية الطلب الخارجي، (Vernon, 1966, p. 199)، فيما توجه الاقتصادي دونينج Dunning بين عامي (1977-1979) إلى وضع نموذج OLI الذي يحدد ثلاث عوامل للدفع

بالشركة الوطنية للتحويل لاستثمارات أجنبية، والمتمثلة في مزايا الملكية، الاستخدام الداخلي ومزايا الموقع (Dunning, 2002, p. 199)؛

وأشار كل من الاقتصاديين ألبير وكوشمان 1970 و 1985 على التوالي إلى القوة النسبية للعملة المختلفة في أسواق رأس المال كعامل في قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التخوف من تغيرات في أسعار الصرف يدفع الشركات من البلدان ذات العملة القوية (ذات الميزة) بالاستثمار في البلدان ذات العملات الضعيفة، ويؤكد كافيز (1996) على وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويجعل إجراء دراسات الجدوى صعبة وتعرض المستثمر لخطر خسارة كبيرة غير متوقعة (عبد الرزاق حمد حسن، 2014، صفحة 65)

من خلال عرض أهم الآراء حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي: منظور البيئة المؤسسية، منظور الأداء الاقتصادي للبلد المضيف ومنظور القدرة الاستيعابية للأسواق.

3. تطور أداء محدد المناخ الاستثماري في الجزائر:

1.3 الإطار التشريعي:

أ- الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار: يضع مجموعة من الإجراءات والمنظمات بمهمة متابعة المشاريع ودعمها، أهم ما جاء فيه (الجريدة الرسمية، 2001، الصفحات 5-7):

- تساوي الاستثمارات المحلية والأجنبية والاستفادة من نفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر المقيم؛
- لا يحدد طبيعة الاستثمارات سواء كانت نقدية أو عينية؛
- الحرية التامة في إنجاز المشاريع مع تقديم الحماية وكافة الضمانات المتعلقة بالإلغاء أو المصادرة الإدارية في إطار القوانين المعمول بها، وكذا تقديم التعويضات عند الاقتضاء؛
- إنشاء وكالة وطنية مهمتها مرافقة وتسهيل مختلف عمليات الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- حوافز ضريبية وجمركية قبل وبعد بداية النشاط الاستثماري، تصل إلى الإعفاء لمدة 10 سنوات؛
- تطبيق نسب مخفضة خاصة في إطار المزايا الممنوحة من قبل هيئات تنظيم ومراقبة إنجاز المشاريع؛

- إضافة مزايا خاصة بالاستثمارات التي تكتسي طابعا مهما للاقتصاد الوطني لاسيما تلك التي تحافظ على البيئة(الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 6)، وكذا تخفيضات في الأعباء الاجتماعية وتحفيزات في مجال التمويل بنسب فوائد منخفضة ومساهمة الدولة في الأجور تحت إطار العقد المدعم لتوظيف الشباب(ANDI, 2020).

ب- الأمر 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار:أضاف مجموعة من الإعفاءات الضريبية

والجمركية فيما يخص:(الجريدة الرسمية، 2006، الصفحات 18-19)

- السلع التي تدخل في إنجاز المشروع؛ المستوردة والغير مستثناة؛

- الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات؛

- حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار؛

- الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي.

- مزايا خاصة بالاستثمارات التي تكتسي طابعا خاصا للاقتصاد الوطني بالتفاوض بين المستثمر والدولة

في حدود ما ورد في المادة 11 من هذا الأمر؛ والتي قسمت إلى مرحلة إنجاز(5 سنوات كأقصى حد)

ومرحلة استغلال (10 سنوات كأقصى حد)؛ فضلا عن الامتيازات التقنية المقدمة تقرر تقليص آجال

تسليم مقرر الاستفادة من المزايا الخاصة بالإنجاز من شهر إلى 72 ساعة؛ وكذا 10 أيام لتسليم مقرر

الاستفادة من المزايا الخاصة بالاستغلال، كما يمكن المستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الاستفادة من

هذه المزايا الطعن لدى الهيئات المكلفة بتنفيذ هذه المزايا.

ج- القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:ألغى هذا القانون أحكام الأمر 01-03

المتعلق بتطوير الاستثمار والقوانين المعدلة والمتممة له، وقام بإرساء نظام لا يختلف كثيرا عن سابقه في

تقديم التحفيزات؛ مع إجراءات أكثر بساطة وسرعة، وقلص مجمل الإجراءات والوثائق الإدارية في وثيقة

واحدة للحصول على الامتيازات المختلفة تلقائيا سواء للمستثمر المقيم والغير مقيم(الجريدة الرسمية،

2016، الصفحات 18-20)وهذا على مرحلتين:

المرحلة الأولى (الإيجاز): ركزت على:

- إعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة لسلع وخدمات إنجاز المشروع؛
- إعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري وإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري، وتخفيض بنسبة 90% من إتاوة الإيجار السنوي؛
- الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات أو الزيادة في رأس المال.

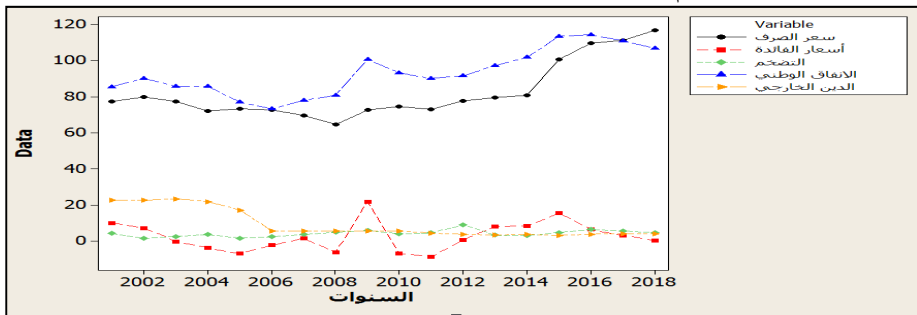
المرحلة الثانية (الاستغلال): ركزت على:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة من 3 إلى 10 سنوات؛
- تخفيض بنسبة 50% من الإيجار السنوي المحددة من قبل أملاك الدولة؛
- بالإضافة إلى ذلك فإن المشاريع التي تكتسي طابعا ذات أهمية للاقتصاد الوطني أو تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا فإن الدولة أخذت على عاتقها إنجاز الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية، وترفع مدة المزايا الممنوحة لفترات يمكن أن تصل إلى الضعف.

2.3 المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر:

وهي تعد من مدخلات تقييم جدوى المشاريع الإنتاجية للشركات الدولية من أجل اتخاذ قرارها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (01): تطور مؤشرات الاقتصاد الجزائري (2001-2018)



المصدر: مخرجات برنامج Minitab 15 بالاعتماد على بيانات جدول الملاحق.

يستقر الدين الخارجي في حدود 4 مليار دولار (الشكل رقم 01)، نظير سياسة التسديد المسبق

لها، مما يعزز ضمانات المستثمر الأجنبي في الحفاظ على أسعار صرف الدينار الجزائري؛ رغم انخفاضه

المستمر أمام الدولار إلا أنه حافظ على وتيرة سمحت بتجنب صدمات مفاجئة تؤدي إلى تهاوي رؤوس الأموال الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الإجراء نظريا يدعم تنافسية المنتجات المحلية في السوق الدولية إضافة إلى تخفيض تكلفة المشاريع الجديدة للشركات الدولية في الجزائر؛ أما فيما يخص معدلات التضخم فقد تراوح سنوات 2001-2018 بين 3% و4% مما يفتي على توازن القدرة الشرائية للنقود ويحافظ على استمرار ربحية الشركات؛ بالرغم من انخفاض قيمة العملة الوطنية، لكن تزايد معدلات الإنفاق الوطني (مستهلك) خاصة منذ سنة 2011 حافظ على مستوى التضخم؛ أي أنه سوف تكون الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية أكبر من النمو الاقتصادي في البلد، بالإضافة إلى تدخل الدولة عن طريق السياسة النقدية خاصة فيما تعلق بأسعار الفائدة على القروض واعتماد معدلات منخفضة أو معدومة على مشاريع قطاع العائلات في إطار سياسة دعم المقاولين الشباب في مختلف برامج التمويل، لذلك تظهر إحصائيات كل من نسبة التضخم وأسعار الفائدة غير متوافقة عمليا، هذه التدخلات الحكومية تحد من الحرية الاقتصادية وتدعم استخدام الحمائية التي يمكن أن تزيد من تردد المستثمرين الأجانب في استقدام رؤوس الأموال.

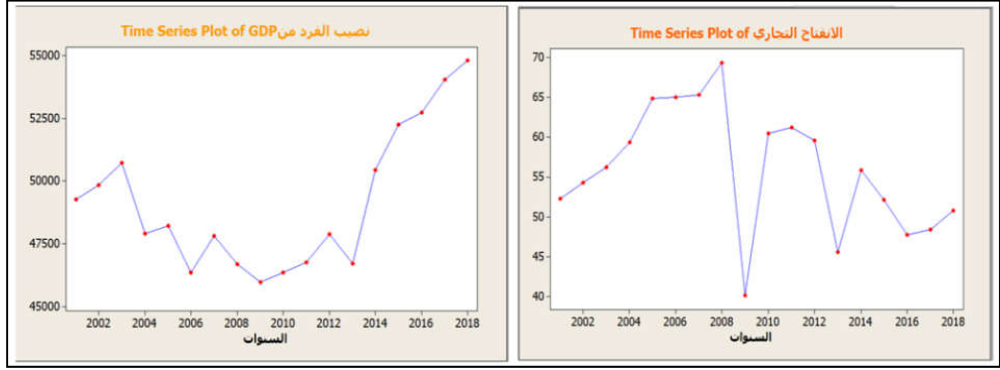
3.3 القدرة الاستيعابية للسوق الجزائري:

إن الشركات الدولية تنظر في إمكانات السوق من القدرة الشرائية للسكان ودرجة الانفتاح التجاري*؛ وتأخذ رؤيا واضحة حول القدرة الاستيعابية لتوسع وتطور الأعمال التجارية للبلد المضيف داخليا وخارجيا، ما يقدم إجابة لمدى نجاعة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الشركة وتعتبر الحالة الإيجابية له حافزا لتدفق رؤوس الأموال المنتجة والتجارية.

*الانفتاح التجاري = ((الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الخام) × 100.

الشكل رقم(02): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ودرجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري للفترة

2018-2001



المصدر: مخرجات برنامج Minitab 15 بالاعتماد على بيانات جدول الملاحق.

إن البيانات السنوية لدرجة الانفتاح التجاري في الجزائر تضع لنا صورة واضحة حول تذبذب التجارة الخارجية، فمن خلال ملاحظة (الشكل رقم 02) نجد تحسن المؤشر خلال الفترة 2001 إلى 2008 بشكل مستمر؛ وبالعودة إلى طبيعة الهيكل التجاري نجد مرتبطة بنسبة 97% من صادرات المحروقات؛ وبذلك يبين تأثرها بالأزمة المالية الدولية 2008 التي قلصت حجم النمو العالمي وتراجع أسعار النفط، ثم يلاحظ تحسنا في المؤشر إلى غاية 2012 وتأثر الاقتصاد العالمي بانعكاسات أزمة الديون السيادية 2010 ثم تليها الأزمة النفطية 2014 وتدخّل الدول بزيادة تدابير ترشيد النفقات والضغط على الواردات من خلال تراخيص الاستيراد واعتماد السياسة التجارية الحمائية، ومنه فإن التحليل القائل بأن درجة الانفتاح التجاري للجزائر يتأثر تأثيرا مباشرا بالصناعة النفطية ويدل على اعتماد الدولة على الربح البترولي، وبالرغم من مرافقة تقلبات تطور مداخيل النفط من صادرات المحروقات بزيادة الواردات الناتجة عن تحسن القدرة الشرائية للسكان بعد سنة 2012 إلا أن هذا الأخير يتأثر بمدى تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فإن هذه الوضعية المرتبطة بالربح البترولي بالإضافة إلى تدخّل الدولة من خلال السياسات التجارية الحمائية ترسم صورة غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

4. تقييم تطور مناخ الاستثمار الجزائري وفق المؤشرات الدولية:

تعمل مجموعة من الهيئات الدولية على تقييم أداء الاقتصاديات؛ ومدى إمكانية تجسيد المشاريع بها وتزويد المهتمين بهذا المجال بالمعلومات اللازمة، لذلك تقوم على جمع مختلف البيانات وترتب الدول حسب معايير المناخ الاستثماري الجيد، ومن أهم هذه المؤشرات الجامعة ما يلي:

1.4 مؤشر الحرية الاقتصادية:

يقوم بتجميع مؤشرات فرعية تدل على الاستقلالية الفردية، خاصة فيما يتعلق بحرية الاختيار التي يتمتع بها الأفراد في الاستحواذ واستخدام السلع والموارد الاقتصادية ويتكون من: سيادة القانون (حقوق الملكية والفعالية القضائية وسلامة الحكومة)، حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية)، الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال والحرية النقدية)؛ انفتاح السوق (حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية) (Terry, Anthony, & James, 2018, p. 10)، والجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر:

الجدول رقم (01): مؤشر الحرية الاقتصادية 2001-2018

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	44.7	46.5	50.1	48.9	50.8	49.6	51.0	52.4	56.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	56.6	56.2	55.4	55.7	53.2	58.1	57.7	61.0	57.3

Source : (Heritage, 2020)

يبين (الجدول رقم 01) تحسن مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر إلا أنه لم يتجاوز تصنيف درجة (غير حر)، وقد سجل تراجعاً بعد سنة 2009 وصدور قانون المالية التكميلي الذي نص صراحة أنه "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأسمال الاجتماعي" للشركة فيما خفضت تلك النسبة إلى 30% على الأقل لأنشطة الاستيراد بغرض إعادة البيع على حالها (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 13) وباستثناء سنة 2017 التي تبين ارتفاع مهم حيث بلغ عتبة 61 نقطة وبالتالي فإنه يوصف على أنه حر إلى حد ما، ليتراجع سنة

2018 بنقطة 57.3 بعد تقييد أكثر للتجارة الخارجية من خلال رخص الاستيراد ووضع تدابير حمائية على البضائع(الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 53)، ورسوم جمركية منشأة تتراوح من (30 إلى 200 %)(الجريدة الرسمية، 2018، صفحة 7)؛

2.4 مؤشر التنمية البشرية:

دليل يقيس متوسط الإنجازات لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي الحياة الطويلة والصحية، المعرفة، والمستوى المعيشي اللائق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، صفحة 25)، وتقاس وفق معايير متوسط العمر المتوقع والسنوات المتوقعة من التعليم المدرسي للأطفال في سن الالتحاق بالمدارس وسنوات التعليم للبالغين، الدخل القومي الإجمالي للفرد، ثم ترتب النقاط المحصل عليها على شكل معدل من 0 إلى 1 حيث يقترب من المستوى الجيد كلما توجه نحو الصعود(Max, 2019).ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على أداء الجزائر في هذا المؤشر:

الجدول رقم (02): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 2001-2018

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	0,65	0,66	0,7	0,68	0,7	0,7	0,71	0,71	0,72
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	0,73	0,74	0,7	0,75	0,8	0,75	0,75	0,75	0,76

Source : (SESRI, 2020)

يتحسن مؤشر التنمية البشرية باستمرار نظير الجهود التي تقوم بها الجزائر من خلال فرض التعليم على نطاق واسع وارتفاع معدل الدخل الفردي نتيجة زيادة مداخيل المحروقات التي تؤثر مباشرة على الدخل القومي؛ فهو يعمل على تحسين الأداء لأبعاد مؤشر التنمية البشرية سواء ضمن الدخل الفردي أو التعليم أو تحسين المستوى الصحي، خاصة بعد 2012 بعدما طبقت الزيادة في أجور المستخدمين للقطاع العام وبأثر رجعي منذ 2008، وقد استقر هذا المؤشر منذ سنة 2014 دون زيادة عند مستوى 0.75 نتيجة الأزمة النفطية العالمية التي أثرت على الدخل، لذلك فإن هذا المؤشر لا يعطي الصورة الفعلية لمناخ الاستثمار الأجنبي على مستوى الموارد البشرية سواء من الناحية الصحية أو التعليمية.

3.4 مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويحوي 12 عمودا تنقسم على مجالات متعددة (المؤسسات والبنى التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب كفاءة سوق المنتجات، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تطور الأعمال، الابتكار)(European Central Bank, 2017, p. 23) وتنقسم بدورها إلى 98 مؤشر فرعي يقيس مختلف مكونات البيئة الاستثمارية في البلد ويعبر عن المناخ الاقتصادي للدول.

الجدول رقم (03): مؤشر التنافسية العالمية 2001-2018

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2009/ 2008	2009/ 2010	2010/ 2011
النقطة	/	3,67	3,46	3,9	3,91	3,71	3,95	3,96
التصنيف	74	71	82	76	81	99	83	86
السنة	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018	
النقطة	3,96	3,72	3,79	4,08	3,97	3,98	4,07	
التصنيف	87	110	100	79	87	87	86	

Source : (World Economic Forum, 2020)

يستدل الجدول رقم (03) من خلال مؤشر التنافسية الدولية عبر الفترة 2003 إلى 2012 أن الجزائر تتموقع في وضعية متوسطة إلى ما دون المتوسط بمعدل 3.8 مع اتجاه موجب إجمالا بالرغم من تراجع التصنيف الدولي إلى المرتبة 87، حيث تدعم من خلال إطلاق البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي وضخ ميزانية هامة في إنشاء البنى التحتية وتحسين القدرة المعيشية والصحية للسكان؛ وكذا تعديل الهيكل التشريعي من خلال الأمرين 03/01 و 06-08 المتعلقين بتطوير الاستثمار؛ وقانون المالية 2009 المتضمن قاعدة 49/51 (مؤشر سالب)، ثم تأتي الفترة التي تلي سنة 2012 بدلالة المؤشر على استمرارية التحسن حيث حقق أعلى مستوى له سنة 2014 ب 4.08 نقطة، ليتراجع بسبب مخلفات الأزمة النفطية التي أثرت على مداخيل الجزائر وتطبيق سياسة ترشيد النفقات، أما في سنة 2016/2017 يظهر تغير إيجابي ب 4.07 نقطة بعد صدور القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

4.4 مؤشر سهولة الأعمال:

يصدر عن البنك الدولي ويشمل معايير تحدد سهولة ممارسة الأعمال التجارية في بلدما؛ تتضمن معلماته العشرة بدء العمل التجاري وتسجيل العقار والحصول على الائتمان والتداول عبر الحدود واستخراج التراخيص المختلفة، وغيرها من التدابير المستخدمة، ووفقاً لأداء الدول فإنه يقوم بترتيبها من 1 إلى 190 دولة مصنفة ضمن هذا المؤشر حيث تكون الدولة رقم 1 هي الأفضل. (Wellington & Kenneth, 2018, pp. 2-3)

الجدول رقم (04): مؤشر سهولة أداء الأعمال 2001-2018

دفع الضرائب		بدء النشاط التجاري		استخراج تراخيص البناء		المرتبة/190 دولة	السنة
إجمالي الضريبة المستحقة (نسبة من إجمالي الربح)	عدد المدفوعات في السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام		
/	/	18	29	/	/	/	2004
/	/	14	26	/	/	/	2005
32,5	63	14	26	25	244	128	2006
76,4	61	14	24	25	244	116	2007
72,6	33	14	24	22	240	125	2008
53,2	34	14	24	22	240	132	2009
72	34	14	24	22	240	136	2010
72	34	14	24	22	240	136	2011
72	29	14	25	19	281	148	2012
72	29	14	25	19	281	152	2013
71,9	29	14	25	19	241	153	2014
72,7	27	13	22	17	204	154	2015
72,7	27	12	20	17	204	163	2016
65,6	27	12	20	17	130	156	2017
65,6	27	12	20	19	146	166	2018

Source : (World Bank, 2020)

تعد الإجراءات العملية للتشريع الصادر فيما تعلق بالاستثمار والتجارة إيجابية نسبياً، وقد تحسنت تطورات المؤشر (أنظر الجدول رقم 04) في إجراءات كل من استخراج تراخيص البناء من 25 إلى 19 إجراء بين سنتي 2006-2018، أما بدأ النشاط التجاري من 18 إلى 12 إجراء من 2004 إلى 2018، وبالرغم من ذلك فإن الوقت المستهلك في هذه المراحل يبقى طويلاً خاصة فيما تعلق باستخراج

تراخيص البناء؛ مما يعرقل إنشاء المشاريع وزيادة التكاليف الأولية لها، أما مؤشر دفع الضرائب فإن الاهتمام بتوحيد العديد منها في شكل ضرائب جزافية قلص من عدد المدفوعات السنوية إلا أن الضغط الجبائي ارتفع إلى أزيد من الضعف منذ سنة 2006 (32.5٪ من إجمالي الربح) إلى سنة 2016 (72.7٪ من إجمالي الربح) ثم انخفض حتى سنة 2018 (65.6٪ من إجمالي الربح) بعد إجراءات قانون الاستثمار 2016 المتضمن العديد من الإعفاءات الضريبية؛ ومع ذلك تبقى عوائد المشاريع المنجزة تخصم إلى أزيد من 50٪ بسبب الضغط الجبائي.

5.4 مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر يقيس بصفة عامة "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويتكون من أفعال ارتكبت لتمكين المسؤولين من الاستفادة على حساب الصالح العام، كما يقيس من جهة أخرى مدى شفافية الصفقات ومختلف الإجراءات ويكشف مختلف الممارسات داخل الحكومات والشركات والمجتمع ككل (Transparency International, 2020)، وتصنف الدول وفق معايير موحدة في سلم مقياسي (من 0 لأسوأ حالة إلى 10 كأفضل الدول)، ولقد استبدل هذا المدرج سنة 2012 (من 0 إلى 100).

الجدول (05): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر/140 دولة (2003-2018)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنة
2,9	2,8	3,2	3	3,1	2,8	2,07	2,6	النقطة
105	111	92	99	84	97	97	88	التصنيف
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
35	33	34	36	36	36	34	2,9	النقطة
105	112	108	88	100	94	105	112	التصنيف

Source : (Transparency International, 2020)

اتخذت الجزائر العديد من إجراءات مكافحة الفساد والتوجه نحو تفعيل دور الشفافية من خلال إنشاء هيئات مكافحة الفساد وإصدار القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لتنفيذ استراتيجية وطنية في هذا الشأن (الجريدة الرسمية، 2006، صفحة 7)، إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من

الفساد ومحاربتة بالرغم من استقلاليتها المالية والإدارية حسب نص المادة 18 إلا أن إسناد صلاحيات التعيين إلى رئيس الجمهورية يجعل منها أقل استقلالية لتأثير الجهاز التنفيذي على قراراتها، إضافة إلى الدور المقنن على التحري والكشف عن الفساد دون اتخاذ قرارات الردع والاكتفاء بتقديم الملاحظات ورفع تقارير لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى تلك؛ هناك هيئات أخرى مستقلة تلعب دورا في الكشف عن الفساد مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، ولكن تبقى عاجزة أمام القضاء عليه في ظل انتشار مدركات الفساد الأخرى كالرشوة والمحسوبية، واستغلال الوظيفة لأغراض شخصية، هذا ما يبرر إدراج الجزائر في خانة الفساد وعدم الشفافية خلال الفترة 2001 إلى 2018 (أنظر الجدول رقم 05) حيث لم يتعدى المؤشر النقطة 3.2 كأفضل حالة حققتها في سنة 2008 في الفترة التي تسبق 2011، ثم تسجيل تحسن طفيف إلى غاية 2018 بنقطة 36 مع انحراف (± 2) نقطة، وذلك راجع إلى هيمنة الجهاز التنفيذي على أجهزة محاربة الفساد.

5. الخاتمة:

قدمت الدراسة مقارنة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الفكر الاقتصادي، وأخذت العلاقة العملية لها على البيئة الاستثمارية الجزائرية في شكل تقييم لأداء تلك المحددات من منظور مؤشرات دولية متخصصة؛ كما تطرقت لعوامل إنشاء مشروع اقتصادي واستمرارته (منظور البيئة المؤسسية، منظور الأداء الاقتصادي للبلد ومنظور القدرة الاستيعابية للأسواق)؛ بدأً بالعوامل الاقتصادية التي كانت إيجابية نسبيا إلى عوامل سياسية واجتماعية وبيئية ذات الأثر السلبي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم استقرار القوانين والتشريعات في مجال الاستثمار؛
- يفتقد تفسير القوانين (تنظيماتها وتعليماتها الداخلية) إلى الشفافية والدقة للمستثمر الأجنبي وتعزز منطق البيروقراطية الإدارية؛
- مؤشر المديونية الخارجية يعبر على استقرار الحالة المالية للبلد؛
- عدم استقرار مؤشرات أسعار فائدة مع خضوعها للسياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري، والتي غالبا ما تكون متوافقة مع السياسات الاجتماعية للحكومة في تمويل الاقتصاد؛

- تركيز السياسة الاقتصادية على تزايد الإنفاق العام لخلق بنية تحتية وتنشيط الاقتصاد؛
 - عدم فاعلية أبعاد التنمية البشرية في تطوير الموارد البشرية النوعية لتحديث التسيير الاقتصادي؛
 - يعتمد مناخ الاستثمار على خلق طلب كلي فعال دون مراعاة عوامل الانفتاح التجاري للجزائر؛
 - الأزمات الدولية عامل حاسم في السياسة الاقتصادية للدولة لارتباط الدخل بالريع البترولي.
- ❖ وعلى ضوء هذه الدراسة فإنه يمكن توجيه اقتراحات لتحسين أداء المناخ الاستثماري كما يلي:
- وضع قوانين دقيقة وجازمة لفصل الجهاز التنفيذي عن الجهاز التشريعي؛
 - الحد من الإنفاق العام في تحفيز الاقتصاد والتوجه إلى حرية آلية السوق مع الاحتفاظ بدور الدولة في حماية الاقتصاد من الصدمات؛
 - تحسين وتطوير القطاعات المرافقة للعمليات الاستثمارية والتجارية خاصة فيما تعلق بالمعاملات المالية المتدفقة عبر الحدود؛
 - إيجاد سوق مالي مساعد للدورة الاقتصادية للاستثمارات؛
 - تفعيل دور الشفافية ومحاربة الفساد عن طريق رقمنة القطاعات وإتاحة المعلومات بسهولة للجميع وتحيينها؛
 - اعتماد معايير تصنيف الاستثمارات الاستراتيجية للبلد مع مراعاة الميزة النسبية للموارد للذهاب إلى تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من القواعد المقيدة تحت غطاء أمن وسيادة الدولة خاصة فيما تعلق بالشراكة في رأس المال الاجتماعي.

6. قائمة المراجع:

1. أبو الفتوح أحمد سمير. (2015). دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر منذ عام 2001. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
2. أبوقحف عبد السلام. (2014). بحوث التسويق والتسويق الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
3. الجبوري عبد الرزاق حمد حسن. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
4. الجريدة الرسمية. (3 غشت، 2016). القانون 09-16 متعلق بترقية الاستثمار. (46). الجزائر.
5. الجريدة الرسمية. (22 غشت، 2001). الأمر 03/01 متعلق بتطوير الاستثمار. (47). الجزائر.
6. الجريدة الرسمية. (19 يوليو، 2006). الأمر 08-06 متعلق بتطوير الاستثمار. (47). الجزائر.
7. الجريدة الرسمية. (28 ديسمبر، 2017). قانون المالية 2018. (76). الجزائر.
8. الجريدة الرسمية. (26 يوليو، 2009). قانون المالية التكميلي. (44)، 13. الجزائر.
9. الجريدة الرسمية. (8 مارس، 2006). قانون رقم 01-06 مؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. 14. الجزائر.
10. الجريدة الرسمية. (15 يوليو، 2018). قانون رقم 13-18 مؤرخ في 11 يوليو 2018 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018. 42. الجزائر.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019). تقرير التنمية البشرية لعام 2019، . نيويورك.
12. كلاخي لطيفة. (2017). أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض الدول MENA. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية .
13. لطيفة ولد علي. (2020). آثار تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 10 (1 مكرر)، 155-173.
14. يحي سعيدي. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر. إثراء للنشر والتوزيع.
1. ANDI . (2020). mesures for supporting the entreprise. Retrieved february 06, 2020, from <http://www.andi.dz/index.php/en/mesures-d-appui-a-l-entreprise?id=464>
2. Dinkar, N., & Rahul, N. C. (2014, March). A selective review of foreign direct investment theories. (143) . (A.-P. R. TRADE, Ed.) Bangkok: ARTNeT Working Paper Series.
3. Dunning, J. H. (2002). Theories and Paradigms of International Business Activity The Selected Essays of John H. Dunning (Vol. 1). Cheltenham. UK.

4. European Central Bank. (2017, may). Determinants of FDI inflows in advanced economies: Does the quality of economic structures matter? Working Paper Series (2066) .
5. Heritage. (2020). Index Economic Freedom. Retrieved 02 17, 2020, from <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country>
6. Hymer, S. H. (1976). The International Operations of National Firms. United States of America: The Colonial Press Inc.
7. Lou, A., & Barclay, A. (2000). Foreign Direct Investment In Emerging Economies (Corporate Strategy And Investment Behavior In The Caribbean). London And New York: Routledge.
8. Max, R. (2019, November). Human Development Index (HDI). University Of Oxford .
9. Samina, S., Anum, R., & Kamran, A. (2019). Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries. *Financial Innovation* , 5 (8).
10. Terry, M., Anthony, B. K., & James, M. R. (2018). index of economic freedom . Washington.
11. Transparency International. (2020). Retrieved 02 05, 2020, from <https://www.transparency.org/what-is-corruption#what-is-transparency>
12. Vernon, R. (1966). international investment and international trade in the product cycle. *the quarterly journal of economics* , 80 (2), 190-207.
13. Wellington, G. B., & Kenneth, M. (2018). Assessing the Impact of Ease of Doing Business and Corruption on Economic Growth for Africa Free Trade Zone (AFTZ) Member States. MPRA Munich Personal RePEc Archive (88932).

7. الملاحق:

الجدول رقم (06): المؤشرات الاقتصادية للجزائر 2001-2018

السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	الإنتاج الوطني (%) (GDP)	سعر صرف الدينار / الدولار الأمريكي	سعر الفائدة الحقيقي (%)	معدل التضخم (%)	انفتاح التجاري	نصيب الفرد العامل من GDP
2001	22.701	85,33	77,2646	10,01	4,23	52,31	49265,68
2002	22.642	90,13	79,6829	7,17	1,42	54,32	49841,87
2003	23.353	85,68	77,3947	-0,19	2,58	56,21	50717,41
2004	21.821	85,59	72,0603	-3,78	3,56	59,34	47896,03
2005	17,192	76,87	73,3596	-6,99	1,64	64,86	48208,38
2006	5,612	73,11	72,6466	-2,3	2,31	65,05	46363,03
2007	5,606	77,8	69,3757	1,51	3,68	65,29	47814,26
2008	5,586	80,74	64,5828	-6,33	4,86	69,36	46688,05
2009	5,413	100,58	72,6349	21,56	5,74	40,14	45968,37
2010	5,536	92,98	74,3908	-6,98	3,91	60,50	46357,15
2011	4,41	89,9	72,8567	-8,65	4,52	61,24	46765,57
2012	3,694	91,62	77,5519	0,5	8,89	59,59	47885,14
2013	3,396	97,19	79,3809	8,1	3,26	45,60	46703,77
2014	3,735	101,71	80,5606	8,32	2,92	55,88	50446,57
2015	3,02	113,35	100,4641	15,45	4,78	52,17	52250,82
2016	3,849	114,17	109,4654	6,35	6,4	47,77	52734,45
2017	3,989	110,86	110,961	3,15	5,59	48,45	54043,02
2018	4,042	106,72	116,6169	0,41	4,63	50,82	54806,73

Source:

- Bank of Algeria, <https://www.bank-of-algeria>
- Office national des statistiques : <http://www.ons.dz>
- World Bank: <https://www.worldbank.org>